



كلمة جمهورية العراق

أمام المؤتمر الدولي للامن النووي: الإلتزامات والاداء

السيد عمر أحمد البرزنجي

وكيل وزارة خارجية جمهورية العراق للشؤون القانونية والمتعددة

الاطراف

5-9 كانون الاول 2016

فيينا/ النمسا

السيد الرئيس المحترم،  
اصحاب المعالي المحترمون،  
السيدات والسادة الحضور،

بدايةً، أسمحوا لي أن أرحب ترأسكم أعمال المؤتمر، نيابة عن وفد جمهورية العراق، ونتقدم بالشكر إلى مُمثلي كوريا ونيجيريا الدائمين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكادرهما على جهودهم بشأن الاعلان الوزاري الخاص بالمؤتمر. كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى الأمانة الفنية للوكالة الدولية على الإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر، وفي مقدمتهم المدير العام للوكالة السيد يوكي امانو/ الذي لمسنا منه كل الحرص والإدارة المهنية في إدارة ملفاتها، وهو ما يشجعنا على دعم إعادة تعيينه في الفترة القادمة لدعم مسيرة الوكالة في نهجها المهني.

السيد الرئيس،

أقف أمامكم الآن بينما القوات الامنية العراقية، بجميع فصائلها، تزف إليكم بشائر النصر الأخير في معركة إستعادة الموصل من يد المجموعات الارهابية الظالمة. إذ لا يخفى عليكم أن بلدي العراق يخوض الآن أقسى أنواع الحروب في التاريخ المعاصر، نيابةً عن العالم اجمع، دفاعاً عن الإنسانية والمبادئ والعيش الكريم التي تحترمها جميع الاديان بدون إستثناء، وفي مقدمتها حياة الأنسان الكريمة. هذه الحرب، ضد أعتى الهجمات الإرهابية التي تستهدف أمن المواطنين ومقدراتهم ومعالمهم التاريخية والبنى التحتية، باستخدام جميع الوسائل ومن دون أي رادع أخلاقي أو قانوني كونها فئة ظالمة التي لا تُمثل أي دين أو مذهب.

على الرغم من ذلك، فإن حكومة بلادي تولي إهتماماً خاصاً لجميع النشاطات الدولية التي لها علاقة مباشرة بدعم وتعزيز نظام عدم الإنتشار الدولي والتي منها هذا المحفل الدولي الهام الذي نجتمع فيه الآن، والذي حرصنا رغم التحديات الداخلية على المشاركة فيه للتأكيد على

الإرادة السياسية الخالصة لحكومة العراق في دعم الوكالة الدولية أولاً والمساهمة بشكل مباشر في دعم الآليات التي تساعد على تعزيز الأمن النووي بشكل عام.

السيد الرئيس،

يُدرِك العراق أن الأمن النووي هو بالدرجة الأساس مسؤولية وطنية تقع على الدول من خلال تشريعاتها ومؤسساتها الوطنية، لذلك شرع البرلمان العراقي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي القانون الجديد لهيئة الطاقة الذرية والذي هو بصدد التوقيع من قبل السيد رئيس الجمهورية ليدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت. فضلاً عن العمل الجاري في المؤسسات العراقية لأصدار تعليمات جديدة تخص دائرة الرقابة التي تهتم بتنظيم العمل بالعلاقة للمواضيع النووية والمُشعة مع الهيئة الوطنية للطاقة الذرية.

أيضاً بدأت السلطات المختصة بتقييم الوضع للمرافق في المناطق التي إستعادتها القوات الأمنية العراقية، للتأكد من عدم وجود مواد خطرة وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة المِجاميع الارهابية، وما زال العراق بحاجة ماسة الى الدعم الدولي لإعادة الحياة الى تلك المناطق.

أما على صعيد تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وكما أشرنا اليه في مناسبات سابقة، فقد صادق العراق على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي وقد قامت السلطات العراقية باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المختصة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما.

أما في مجال دعم خطة الامن النووي المتكامل في العراق، فقد تم ادراج الانشطة التي تهدف الى تحسين قدرات المؤسسات العراقية في مجالات حماية المرافق والمواد المشعة و أمن المعلومات والتحريات الجنائية النووية وبهذه المناسبة نكرر شكرنا الى المسؤولين في قسم الأمن النووي لجهودهم المبذولة وتفهمهم للحالة التي يمر بها العراق.

السيد الرئيس،

أن حكومة بلادي تسعى بشكل حثيث للتخلص الأمن من النفايات المشعه والتي نتجت عن برنامج تصفية المواقع النووية المدمرة السابقة بالاضافة الى المواد الناتجة من المنشآت الطبية والصناعية والنفطية، وبهذا الصدد أقرت حكومة العراق المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية لإدارة النفايات المشعة وشكلت لهذا الغرض لجنة وطنية لأعداد هذه السياسة وكذلك وضع

استراتيجيه لإدارة ومعاملة وأزالة النفايات المشعة ونأمل أن يتم أنجازها خلال الربع الاول من عام 2017 بعد مراجعتها من قبل الوكالة الدولية.

السيد الرئيس،

إن سعي المجتمع الدولي في تحقيق أفضل النتائج على مستوى الامن النووي، قد أخذ في عصرنا الحاضر عدة أشكال، فضلاً عن استخدام عدة وسائل، لكن أثبتت التجربة بأن المفاوضات الدبلوماسية هي الحّل والشكل الأمثل لتحقيق النتائج المرجوة، ونذكر هنا تجربة عقد إتفاق التعاون بين الوكالة الدولية وجمهورية ايران الاسلامية في كانون الثاني الماضي، الذي كان لعاصمتي بغداد فرصة المساهمة فيها بإستضافة احد جولات المباحثات الخاصة بهذا الاتفاق عام 2012.

السيد الرئيس،

على الرغم مما ذكرنا على الصعيد الوطني، ومسؤولية الدول في ذلك، لكن نؤمن بأن تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول ومن خلال الوكالة الدولية هدفاً ووسيلة من شأنها تعزيز القدرات الوطنية على الاضطلاع بمهامها وإجراءاتها بشكل أفضل لتحقيق الأمن النووي. أيضاً تؤمن حكومة بلادي بأن الشروع في تحقيق المناطق الأمنة من الأسلحة النووية على المستوى الأقليمي هو من أنجح الوسائل بُغية تحقيق الهدف الأسمى في إطار الأمن النووي. بخاصة إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار منطقتنا في الشرق الأوسط ومدى التحديات التي تواجهها في الظرف الراهن، فأنتنا سنجد إن التوصل إلى إتفاق بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الاوسط من الخطوات الأساسية في تحقيق الأمن النووي بشكل خاص، وتحقيق أمن وإستقرار هذه المنطقة بشكل عام، التي خطوتها الأساس تبدأ بوضع المنشآت النووية الإسرائيلية تحت نظام الضمانات الشاملة. فضلاً عن ذلك، نؤكد على أن نزع السلاح النووي والتوصل إلى إلتزام قانوني في هذا الاطار، وبما يتفق مع التعهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح النووي وعدم الإنتشار، يُعزز من إجراءات الأمن النووي وبشكل فعال.

السيد الرئيس،

نود التأكيد أيضاً على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف لما يمثله هذا الحق من تطوير في برامج التنمية. وبخاصة للدول النامية دون معوقات او إحتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول.

وفي الختام نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج إيجابية من شأنها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الأمن النووي خدمةً للمجتمع الإنساني ولتعزيز نظام عدم الإنتشار الدولي وبما يضمن تحقيق السلم والأمن الدولي على حد سواء.

وشكراً